AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, Ethiopia P. O. Box 3243 Telephone: 5552 6373 Fax: 5517844
Website: www.au.int

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثامنة والثلاثون
عن طريق الفيديو
أديس أبابا، إثيوبيا، 3-4 فبراير 2021

الأصل إنجليزي

Assembly/AU/2 (XXXIV)

تقرير عن سير العمل
في الإصلاح المؤسسي للاتحاد الأفريقي

إصلاح الاتحاد الأفريقي

مذكرة موجزة

أولا. مراحل الإنجاز الرئيسية

1. عموما، تم إحراز تقدم جيد في تنفيذ برنامج الإصلاح. ترد تفاصيل مجالات التقدم الرئيسية والإنجازات المحددة في الأقسام الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة.

2. تشمل النقاط البارزة الرئيسية ما يلي: إصلاح القيادة العليا للمفوضية ، واعتماد هيكل الإدارات الجديد لمفوضية الاتحاد الأفريقي، وضع نظام عقوبات أكثر قوة لعدم دفع المساهمات من قبل الدول الأعضاء؛ وضع جدول جديد لتقدير أنصبة ومساهمات الدول الأعضاء في ميزانية الاتحاد الأفريقي، مما أدى إلى تحسين تقاسم الأعباء بشكل عام؛ وإعادة تشيط صندوق سلام وتعزيز إدارته و206.6 ملايين دولار أمريكي من مساهمات الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي منذ 2017. تهدف إصلاحات الميزانية إلى تحسين الفعالية والكفاءة في استخدام موارد الاتحاد بشكل عام.

ثانيا: ما الذي يتبقي إنجازه؟

3. ينبغي إعطاء الأولوية لمجالات العمل التالية في 2021:

أ) استكمال العمل المتعلق بالتقسيم الفعال للعمل بين الاتحاد الأفريقي، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء.

ب) لم يتم الانتهاء من عملية إصلاح مفوضية الاتحاد الأفريقي. وعلى الرغم من اعتماد هيكل الإدارات الجديد، يلزم الانتهاء من وضع المقترحات لإعادة هيكلة المكاتب الإقليمية، ومكاتب الاتصال والتمثيل.

ج) المقترحات لإصلاح البرلمان الأفريقي، والأجهزة القضائية وشبه القضائية.

د) هناك حاجة إلى إيلاء الأولوية لتنفيذ الهيكل الجديد لمفوضية الاتحاد الأفريقي لضمان مراجعة المهارات، وتقييم الكفاءات وعمليات التوظيف للمرحلة الأولى من الخطة الانتقالية بطريقة تتسم بالمصداقية والشفافية.

ه) لا يزال تحسين الإدارة العامة، والأداء السلس لمفوضية الاتحاد الأفريقي ومعالجة الاختناقات الإدارية أمرا عالقا ويتطلب اهتماما خاصا.

و) لا تزال مسألة تعزيز شراكات الاتحاد الأفريقي قيد المناقشة من قبل الدول الأعضاء.

ز) لا يزال هناك عمل يتعين القيام به بشأن إصلاح أساليب عمل لجنة الممثلين الدائمين. ويتطلب ذلك التحضير والتواصل الدقيقين مع الدول الأعضاء وعلاقة عمل وثيقة مع هيئة مكتب لجنة الممثلين الدائمين للاتفاق على خارطة الطريق والمعالم الرئيسية.

ح) يعد تعزيز فعالية مجلس السلم والأمن، بما يتماشى مع ولايته، بندا آخر يتطلب الاتفاق على نهج وخارطة طريق مع أعضاء مجلس السلم والأمن.

ثالثا. التحديات الرئيسية والمشاكل التنفيذية التي يتعين التصدي لها

4. ينبغي التصدي للتحديات الرئيسية والقضايا التشغلية التالية للمضي قدما:

أ) شكل تزويد وحدة الإصلاح بالموظفين المهنيين القادرين على تسريع العمل تحديًا طوال فترة الولاية. لدى الوحدة موظفان مهنيان فقط هما الرئيس ونائب الرئيس. ولدى الوحدة ميزانية لتعيين ما لا يقل عن ثلاثة إلى أربعة موظفين مهنيين إضافيين، ولكن قرار الوقف الاختياري لتعيين الموظفين قد أعاق التقدم.

ب) هناك حاجة إلى تعزيز الاتصال الداخلي والخارجي بشأن عملية الإصلاح الجارية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لضمان التواصل المنتظم والمتسق مع الموظفين ومشاركتهم في تنفيذ الخطة الانتقالية لهيكل الإدارات الجديد لمفوضية الاتحاد الأفريقي في المستقبل.

ج) ينبغي تعزيز ملكية أعمق لعملية الإصلاح على نطاق المفوضية والأجهزة على جميع المستويات. الإصلاح ليس بالأمر الهين على الإطلاق ومقاومة التغيير أمر طبيعي في العديد من عمليات الإصلاح. سيكون تعزيز قوة الاتصال والتواصل مع جميع أصحاب المصلحة لضمان ملكية أعمق من قبل الأولويات القصوى. ويلزم أن يكون ذلك مقترنا بكفالة امتثال جميع الموظفين ومساءلتهم عن تنفيذ مقررات الإصلاح بالروح التي كانت مقصودة منها.

د) يمثل وضع إطار أكثر قوة للرصد والإبلاغ لتتبع التقدم المحرز في تنفيذ المقرر رقم 635 الصادر عن المؤتمر بشأن الإصلاحات أولوية قصوى. ينبغي عقد جلسات إحاطة ربع سنوية رسمية حول التقدم المحرز مع رئيس المفوضية وقيادتها العليا لضمان الوفاء بالجداول الزمنية ومراحل الأداء الرئيسية. ويمكن تقديم ست إحاطات شهرية رسمية إلى مناصر الإصلاح وأجهزة السياسات.

الملحق 1

تقرير عن نهاية فترة الإصلاح للاتحاد الأفريقي (2017-2020)

موجز التقدم المحرز

أولا. الخلفية

1. يحدد مقرر مؤتمر الاتحاد الأفريقي رقم (Assembly/AU/Dec.635(XXVIII بشأن *الإصلاح المؤسسي للاتحاد الأفريقي*، الصادر في يناير 2017، برنامج إصلاح شامل للاتحاد الأفريقي. ويهدف بشكل أساسي إلى إعادة تنظيم المنظمة لتلبية الاحتياجات المتطورة للدول الأعضاء، والقارة، ويحدد أولويات الإصلاح الأساسية التالية:

- التركيز على الأولويات الرئيسية ذات النطاق القاري.
- إعادة تنظيم مؤسسات الاتحاد الأفريقي من أجل تحقيق هذه الأولويات.
- ربط الاتحاد الأفريقي بمواطنيه.
- إدارة أعمال الاتحاد الأفريقي بكفاءة وفعالية على المستويين السياسي والتنفيذي؛
- تمويل الاتحاد الأفريقي بشكل مستدام وبملكية كاملة من الدول الأعضاء.

2. يقدم مقرر المؤتمر بشأن الإصلاح إطارا لتحويل الاتحاد الأفريقي إلى منظمة فعالة وكفؤة تعمل لصالح المواطنين الأفريقيين. وبناءً على هذا الإطار، يتم وضع مقترحات تنفيذية مفصلة.

3. أخذ المقرر بشأن الإصلاح في الحسبان مقترحات الإصلاح السابقة، وأبرزها مراجعة أديديجي لعام 2007 ، التي قدمت توصيات شاملة وبعيدة المدى حول كيفية تحسين فعالية الاتحاد ككل. وللأسف، لم يتم تنفيذ معظم هذه التوصيات.

ثانيا- الولاية، ونهج التنفيذ والمبادئ التوجيهية

4. إستنادا إلى تحديات التنفيذ السابقة والأهمية الاستراتيجية لبرنامج الإصلاح، اتخذ مؤتمر الاتحاد الأفريقي مقررا بالإشراف على عملية الإصلاح. كلف المقرر بشأن الإصلاح الرئيس بول كاجامي بالإشراف على عملية التنفيذ. كما تقرر أن يعمل مع اثنين من رؤساء الدول الآخرين ، رئيس الاتحاد لعام 2016 ، الرئيس إدريس ديبي ، ورئيس الاتحاد لعام 2017 ، الرئيس ألفا كوندي.

5. كما طلب المؤتمر من الرئيس كاجامي أن يقدم تقريرا عن التقدم المحرز بشأن تنفيذ المقرر Assembly/AU/Dec.635 (XXIX) في كل دورة عادية من دورات المؤتمر.

6. خلال قمة يناير 2018 ، قرر مؤتمر الاتحاد الأفريقي أنه في إطار عملية تعميق المشاورات حول عملية تنفيذ الإصلاح ، ينبغي توسيع الترويكا المعنية بالإصلاح لتشمل هيئة مكتب مؤتمر الاتحاد. كما قرر المؤتمر تشكيل مجموعة من خمسة عشر (15) وزيرا للخارجية ، بواقع ثلاثة عن كل اقليم للقيام بدور استشاري في عملية الإصلاح. اجتمعت هذه المجموعة مرة واحدة فقط بعد إنشائها ولم تجتمع مرة أخرى منذ ذلك الحين.

ثالثا. ماذا تم انجازه حتى الآن؟

7. تم إعداد ملخص منفصل للتقدم المحرز فيما يتعلق بتمويل الاتحاد وصندوق السلام. وبشأن الإصلاحات الأخرى، فقد تم تحقيق ما يلي:

أ) **تم تعديل أساليب عمل قمة الاتحاد الأفريقي** على النحو التالي: اعتبارًا من عام 2019 فصاعدًا، ستعقد قمة عادية واحدة سنويا. وقد وُضع جدول أعمال مبسط للقمة يركز على ثلاث قضايا استراتيجية رئيسية فقط. سيبدأ التصنيف المنهجي لعملية صنع القرار المنصوص عليه بالفعل في قواعد إجراءات المؤتمر اعتبارًا من 2019 بهدف تحسين جودة عملية صنع القرار وتعزيز التنفيذ.

ب) **تم تحديد حصص** النساء (50% بحلول 2025) والشباب (35% بحلول عام 2025) لشغل الوظائف على نطاق الاتحاد الأفريقي ويجري التوظيف مع وضع هذه الحصص في الاعتبار.

ج) بعد مشاورات مكثفة مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين، اعتمد مؤتمر الاتحاد الأفريقي في يوليو 2018 ورقة مسائل حول تقسيم العمل. وتم تقديم **مقترحات حول كيفية إجراء التقسيم الفعال للعمل** بين الاتحاد الأفريقي، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية ، والمنظمات القارية والدول الأعضاء إلى اجتماع التنسيق نصف السنوي الأول المنعقد في 8 يوليو 2019 في نيامي، النيجر.

د) اكتمل الاستعراض الأولي **للبرلمان الأفريقي والأجهزة القضائية**. ويتم إجراء تقييم أكثر تفصيلاً لوضع توصيات أكثر تفصيلاً حول كيفية تعزيز فعالية هذه الأجهزة الرئيسية.

ه) تم الانتهاء من **الاستعراض الأولي لشراكات الاتحاد الأفريقي**. تعمل اللجنة الفرعية للشراكات التعابعة للجنة الممثلين الدائمين حاليا على وضع استراتيجية شراكة شاملة بغية إرساء مبادئ شراكة واضحة، والقدرة على التفاوض بشأن الشراكات الفعالة ورصد التنفيذ والأثر.

و) تم الاتفاق على الهيكل الإداري **لوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية** خلال القمة العادية الحادية والثلاثين للاتحاد الأفريقي المنعقدة في يوليو 2018 في نواكشوط ، وسيستعرض المجلس التنفيذي هيكل المنظمة الجديدة في يوليو 2019.

ز) ركزت المقترحات المتعلقة بطرق تعزيز **الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران** على توفير تمويل يمكن التنبؤ به للآلية من خلال دمج المؤسسة في ميزانية الاتحاد الأفريقي ووضع تقرير سنوي عن حالة الحكم في أفريقيا كأداة لتتبع الحكم في أفريقيا بشكل عام.

ح) عقد **مجلس السلم والأمن** في الفترة من 29 إلى 30 أكتوبر 2018 خلوة لبحث قضايا شملت طرق تعزيز أساليب عمله ودوره في منع النزاعات وإدارتها.

رابعا. قمة نوفمبر 2018 الاستثنائية حول إصلاح الاتحاد الأفريقي

8. عقدت القمة الاستثنائية الحادية عشرة للاتحاد الأفريقي في الفترة من 17 إلى 19 نوفمبر 2018 في مقر الاتحاد الأفريقي. بحثت القمة المسائل التالية:

أ) مقترحات حول **جدول جديد لتقدير الأنصبة** بهدف تحسين تقاسم أعباء ميزانية الاتحاد الأفريقي بين الدول الأعضاء؛

ب) مقترحات حول وضع **نظام عقوبات جديد لعدم دفع المساهمات من قبل الدول الأعضاء** لضمان إمكانية التنبؤ بالمساهمات المقدرة للدول الأعضاء وحسن توقيتها.

ج) مقترحات حول **إصلاح مفوضية الاتحاد الأفريقي**. وشملت المقترحات ما يلي: كيف يمكن تبسيط هيكل ومناصب القيادة العليا للمفوضية من أجل إزالة التداخل والازدواجية، وتحسين الجدارة والشفافية في اختيار القيادة العليا، وتعزيز إدارة الأداء وتوضيح إجراءات إنهاء الخدمة على مستوى القيادة العليا.

د) معلومات مستكملة عن إصلاح **البرلمان الأفريقي والأجهزة القضائية**.

ه) ولاية **وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية**.

و) مقترحات حول كيفية تعزيز **الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران** بما في ذلك كفالة تمويل أكثر قابلية للتنبؤ به ومستدام.

ز) مقترحات حول كيفية ضمان **التقسيم الفعال للعمل** بين الاتحاد الأفريقي، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، والدول الأعضاء والمنظمات القارية.

9. بناء على ما ورد أعلاه ، قرر مؤتمر الاتحاد الأفريقي ما يلي:

أ) تخفيض حجم المفوضية من 10 إلى 8 أعضاء لترشيد حقائب القيادة العليا وتحسين الكفاءة العامة. واعتبارًا من عام 2021، ستتألف القيادة العليا من 6 مفوضين ونائب رئيس ورئيس.

ب) تعزيز عملية اختيار القيادة العليا من خلال استحداث تقييم جديد قائم على الكفاءة سيشرف عليه فريق من الشخصيات الأفريقية البارزة بمساعدة شركة استشارية أفريقية مستقلة.

ج) تعزيز إدارة الأداء والمساءلة على مستوى القيادة العليا من خلال استحداث عقود أداء يتم تقييمها على أساس سنوي؛

د) توضيح الإجراءات الخاصة بإنهاء خدمة القيادة العليا للمفوضية.

ه) اعتماد نظام عقوبات جديد ومعزز على عدم دفع المساهمات من قبل الدول الأعضاء؛

و) اعتماد الولاية الجديدة لوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية

ز) اعتماد خارطة طريق لضمان التقسيم الفعلي للعمل بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء والمنظمات القارية.

ح) دمج ميزانية الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران في الميزانية النظامية للاتحاد التي تمولها الدول الأعضاء على أن يقدم رئيس المفوضية الطرائق في قمة فبراير 2019.

خامسا. التقدم المحرز في إصلاح الاتحاد الأفريقي في 2019

10. أنشأت القمة الاستثنائية التي عُقدت في نوفمبر 2018 حول إصلاح الاتحاد الأفريقي هيكلًا جديدًا للقيادة العليا لمفوضية الاتحاد الأفريقي إلى جانب عملية جديدة لاختيار القيادة العليا لمفوضية الاتحاد الأفريقي. تم تفعيل عملية الاختيار الجديدة في عام 2020 من أجل إنشاء مفوضية جديدة في فبراير 2021.

11. لوضع أساليب الاختيار الجديدة، قرر المؤتمر إنشاء فريق من الشخصيات الإفريقية البارزة يتألف من خمس (5) شخصيات بارزة بواقع شخصة واحدة عن كل إقليمم للإشراف على الاختيار الأولي لمرشحي القيادة العليا للمفوضية.

12. بحلول نوفمبر 2019، وردت ثلاثة ترشيحات إقليمية من أقاليم وسط وجنوب وغرب أفريقيا والجنوب الأفريقي. اجتمعت لجنة الممثلين الدائمين في نوفمبر 2019 وقررت ضرورة أن يبدأ الفريق عمله في حال عدم تلقي المزيد من الترشيحات الإقليمية بحلول منتصف ديسمبر 2019. وبحلول ديسمبر 2019، قدم إقليم الشرق ترشيحها.

13. اعتماد الهيكل الجديد لمفوضية الاتحاد الأفريقي: ينص مقرر الدورة الاستثنائية لمؤتمر اللاتحاد الأفريقي المنعقدة في نوفمبر 2018،((Ext/Assembly/AU/Dec.1-4(XI)) بشأن الإصلاح المؤسسي للاتحاد الأفريقي على ما يلي: **يكلف** رئيس المفوضية بوضع هيكل إدارات جديد مرن

وموجه نحو الأداء، مع مراعاة تقسيم العمل بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية والدول الأعضاء والمنظمات القارية.

14. في الفترة ما بين مارس وأبريل 2019، تم وضع مقترحات لإعادة هيكلة المفوضية بدعم من شركة استشارية مستقلة. تم تقديم المقترحات إلى الدول الأعضاء للنظر فيها في مايو 2019. وبعد المداولات الأولية، قررت الدول الأعضاء ما يلي: أولاً، ينبعي ألا تترتب على مقترحات إعادة الهيكلة أي آثار على الميزانية. وإذا لم يكن ذلك ممكنًا فينبغي تمويل أي تكلفة إضافية من وفورات الميزانية. ثانياً، تمديد فترة استعراض الهيكل لتمكين الدول الأعضاء من التشاور مع عواصمها.

15. استعرضت اللجان الفرعية التابعة للجنة الممثلين الدائمين الهيكل الجديد المقترح جنبًا إلى جنب مع استراتيجية التمويل المقترحة في أكتوبر ونوفمبر 2019. بحثت لجنة الممثلين الدائمين الاقتراح المنقح في ديسمبر 2019 بهدف تقديم هيكل الإدارات الجديد في فبراير 2020 من أجل اعتماده.

16. ثالثًا، في إطار ضمان تقسيم أكثر فعالية للعمل بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، تم تقديم مشروع بروتوكول بشأن العلاقات بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية مشفوعا بقواعد إجراءات اجتماع التنسيق نصف السنوي إلى المؤتمر خلال قمة فبراير 2020 لغرض اعتمادهما. وكانت اللجنة الفنية المتخصصة للعدل والشؤون القانونية قد بحثت، قبل ذلك، مشروع البروتوكول في نوفمبر 2019.

17. تعزيز نظام التوظيف للاتحاد الأفريقي: في نوفمبر 2018، طلب المجلس التنفيذي أن تعمل المفوضية مع مجموعة من عشرة خبراء مستقلين لمراجعة وتحسين نظام التوظيف والاختيار في الاتحاد الأفريقي وصولا إلى إنشاء نظام توظيف واختيار موثوق به وقوي. بدأ الخبراء العمل في يوليو 2019 وأصدروا تقريرًا أوليًا وخطة عمل تم تقديمهما إلى الدول الأعضاء في سبتمبر 2019 ويعملون حاليا على تقديم تقريرهم النهائي بحلول ديسمبر 2019. ويجري العمل على وضع النظام الجديد ومن المتوقع تشغيله بحلول يناير 2021.

سادسا. التقدم المحرز في إصلاح الاتحاد الأفريقي في عام 2020

ألف. اعتماد هيكل الإدارات الجديد لمفوضية الاتحاد الأفريقي

18. اعتمد مؤتمر الاتحاد الأفريقي خلال قمة فبراير 2020 هيكل إدارات جديدا لمفوضية الاتحاد الأفريقي، وكلف المجلس التنفيذي المفوضية والدول الأعضاء باستكمال الخطة الانتقالية واستراتيجية التمويل بحلول يونيو 2020 ليتم بحثهما في الدورة العادية السابعة والثلاثون للمجلس التنفيذي.

19. قرر المجلس التنفيذي كذلك ما يلي:

أ) أن يتم تمويل تنفيذ الهيكل الإداري الجديد في حدود الموارد المتاحة دون أن تتحمل الدول الأعضاء أي تكلفة إضافية؛

ب) أن تكمل المفوضية تنفيذ الهيكل الجديد في غضون ثلاث سنوات من تاريخ اعتماد الخطة الانتقالية واستراتيجية التمويل؛

ج) أن يتم مراجعة مهارات وكفاءات الموظفين وتطبيقها على الموظفين الدائمين وغير الدائمين لتحديد مدى استيفائهم لمتطلبات الهيكل الجديد؛

د) أن تقوم المفوضية، بإشراف لجنة خبراء التوظيف العشرة، بوضع المواصفات الوظيفية للمناصب ومتطلبات الكفاءة لهيكل الإدارات الجديد للمفوضية بحلول يونيو 2020؛ وإجراء مراجعة

لمهارات الموظفين وتقييم لكفاءتهم. ويجوز للمفوضية ولجنة خبراء التوظيف العشرة، إذا لزم الأمر، الاستعانة بشركة مستقلة؛

ه) أن تقدم المفوضية كل الدعم الفني والإداري والمالي واللوجستي لتسهيل هذه العملية.

باء. اعتماد الخطة الانتقالية والاستراتيجية التمويلية لتنفيذ هيكل الإدارات الجديد لمفوضية الاتحاد الأفريقي

20. أُعدت الخطة الانتقالية واستراتيجية التمويل عملاً بمقرر المجلس التنفيذي EX.CL/Dec.1073(XXXVI) الصادر عن الدورة العادية السادسة والثلاثين المنعقدة في فبراير 2020، والذي كلف المفوضية بتقديم مشروع خطة انتقالية واستراتيجية تمويل لـتنفيذ هيكل الإدارات الجديد لمفوضية الاتحاد الأفريقي بحلول يونيو 2020 ليتم بحثهما في الدورة العادية السابعة والثلاثين للمجلس التنفيذي.

21. يتمثل الهدف من إصلاح المفوضية في إنشاء مفوضية عالية الأداء تتسم بالكفاءة والفعالية وقادرة على الوفاء بالأولويات القارية المتفق عليها، واجتذاب أفضل الموظفين من المتحمسين والملتزمين بإنجاز مهامهم بأعلى المستويات والعمل ضمن إطار قوي من المساءلة والأداء والاحتفاظ بهم على جميع المستويات.

22. تضمنت الخطة الانتقالية القضايا التالية:

أ) الإطار القانوني والمبادئ والنهج الذي سيوجه العملية الانتقالية، وسياق التوظيف الحالي؛

ب) نهج التوظيف للهيكل الجديد؛

ج) الجداول الزمنية والمراحل المقترحة لتنفيذ الهيكل الجديد؛ تماشياً مع مقرر المجلس التنفيذي، وسيتم تنفيذ الهيكل على مراحل على مدى ثلاث سنوات على النحو التالي:

- ستغطي عملية التوظيف في المرحلة الأولى الفترة من يوليو 2020 إلى ديسمبر 2021؛
- ستغطي عملية التوظيف في المرحلة الثانية الفترة من يناير 2022 إلى ديسمبر 2022؛
- ستغطي عملية التوظيف في المرحلة الثالثة الفترة من يناير 2023 إلى ديسمبر 2023؛
- سيتم إعطاء الأولوية لجميع المناصب القيادية والأساسية خلال المرحلة الأولى، وسيتم شغل جميع المناصب الأخرى خلال المرحلتين الثانية والثالثة.

د) عوامل النجاح الأساسية المطلوبة للتنفيذ الفعال للهيكل الجديد.

23. تضمنت استراتيجية التمويل القضايا التالية:

أ) التكاليف الطويلة الأجل للهيكل الجديد، مثل إجمالي تكاليف الموظفين؛
ب) التكاليف غير المتكررة المتعلقة بالعملية الانتقالية (مراجعة المهارات وترك العمل الطوعي واستحقاقات نهاية الخدمة، إلخ)؛
ج) مقترحات حول كيفية تمويل الهيكل الجديد.

24. بعد النظر في هاتين الوثيقتين الرئيسيتين خلال دورته العادية المنعقدة في أكتوبر 2020 /EX.CL Dec.1 (XXXVII)، قرر المجلس التنفيذي ما يلي:

ب) **اعتماد المرحلة الأولى (1) من الخطة الانتقالية واستراتيجية التمويل**. تركز المرحلة الأولى بشكل أساسي على تعيين المدير العام والإدارة العليا للمفوضية والمناصب الأساسية الأخرى. سيؤدي تعيين وظائف الإدارة العليا إلى إحداث أكبر تأثير تحويلي. وسيضمن لمفوضية الاتحاد الأفريقي الجديدة طاقما إداريا قويا لقيادة بقية عملية إصلاح المفوضية. **تم تخصيص 10 ملايين دولار أمريكي لدعم تنفيذ المرحلة الأولى.**

ج) إلغاء الوقف الاختياري للتعيينات على مستوى المديرين داخل مفوضية الاتحاد الأفريقي كي يتسنى تنفيذ المرحلة الأولى من الخطة الانتقالية؛

د) ينبغي تطبيق مراجعة مهارات الموظفين وتقييم كفاءاتهم على جميع عاملي مفوضية الاتحاد الأفريقي الحاليين الذين تشملهم المرحلة الأولى؛

ه) أن تقوم المفوضية، بالتعاون مع لجنة خبراء التوظيف العشرة، بوضع اختصاصات لعمليات مراجعة المهارات وتقييم الكفاءات، التي ينبغي أن تنفذها شركة موارد بشرية مستقلة من أجل ضمان المصداقية والشفافية؛

و) أن يكون التنافس على الوظائف الشاغرة مفتوحًا للمرشحين الداخليين والخارجيين.

جيم. ضمان التقسيم الفعال للعمل بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء

25. بعد مشاورات مكثفة مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين، اعتمد مؤتمر الاتحاد الأفريقي في يوليو 2018 ورقة قضايا بشأن تقسيم العمل. وكان من المقرر تقديم مقترحات بشأن **كيفية التقسيم الفعال** للعمل بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات القارية والدول الأعضاء إلى اجتماع التنسيق نصف السنوي الأولى في 8 يوليو 2019 في نيامي، النيجر.

26. تم تقديم مشروع بروتوكول بشأن العلاقات بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية إلى جانب قواعد إجراءات اجتماع التنسيق نصف السنوي إلى المؤتمر خلال قمة فبراير 2020 بهدف اعتمادهما.

27. تم إعداد نموذج لتقسيم العمل يغطي ثلاثة المجالات المواضيعية التالية: الشؤون السياسية والسلم والأمن والتجارة بالتعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية وتمت مراجعتها في اجتماعين جمعا بين رئيس المفوضية والرؤساء التنفيذيين للمجموعات الاقتصادية الإقليمية. بحثت لجنة الممثلين الدائمين والمجلس التنفيذي نموذج مصفوفة تقسيم العمل في أكتوبر 2020 قبل استعراضه من قبل اجتماع التنسيق نصف السنوي في نفس الشهر.

28. أوعز اجتماع التنسيق نصف السنوي باستكمال العمل بشأن تقسيم العمل بحلول فبراير 2022 وتعميق المشاورات مع الدول الأعضاء.

دال. اختيار القيادة العليا لمفوضية الاتحاد الأفريقي

29. يتألف الفريق من الشخصيات البارزة التالية أسماؤهم من الأقاليم التالية:

أ) وسط أفريقيا: السفير فيليمون يانغ (الكاميرون)
ب) شرق أفريقيا: السفير كونجيت سينجيورجيس (إثيوبيا)
ج) الجنوب الأفريقي: السفير توليامينى كالوموه (ناميبيا)
د) غرب أفريقيا: معالي حسن بوبكر جالو (جامبيا)

30. عقد الفريق أول خلوة له يومي 3 و4 فبراير 2020 في مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا. واتفق خلاله على مشروع خارطة طريق للاختيار المسبق للقيادة العليا للمفوضية لعام 2021. كما وضع الصيغة النهائية لمشروع الاختصاصات المتعلقة بالاستعانة بخدمات شركة أفريقية مستقلة للموارد البشرية لمساعدته على تنفيذ مهامه.

31. نشرت مفوضية الاتحاد الأفريقي مناقصة مفتوحة للتعلق مع شركة أفريقية مستقلة للموارد البشرية لمساعدة فريق الشخصيات البارزة. اختار الفريق شركة برايس ووترهاوس كوبرز (موريشيوس) في مارس 2020. أعد الفريق التوصيفات الوظيفية للمناصب القيادية الثمانية (8).

32. تشمل التوصيفات الوظيفية المهارات والكفاءات المطلوبة لكل منصب قيادي رفيع، مما وفر الأساس لتقييم المرشحين لشغل مناصب المفوضين الستة وأساسا يسترشد به مؤتمر رؤساء الدول والحكومات لانتخاب الرئيس ونائب الرئيس.

33. فُتح باب تقديم الترشيحات في 4 مايو 2020. وكان الموعد النهائي لتقديم الترشيحات هو 4 سبتمبر 2020. وبعد عملية تقييم على أساس الكفاءة، أحال الفريق قائمة مختصرة مصنفة بالمرشحين المؤهلين مسبقًا إلى الدول الأعضاء عن طريق مكتب المستشار القانوني.

الملحق 2
تمويل الاتحاد
نحو الاستقلال المالي للاتحاد الأفريقي

ملخص التقدم المحرز في الفترة 2017-2020

أولا ـ لمحة موجزة

تم إحراز تقدم جيد في تنفيذ معظم المقررات بشأن إصلاح الاتحاد.

- في عام 2018، كان الجهد الرئيسي ينصب في تفعيل عملية الميزانية الجديدة والقواعد الذهبية التي تم اعتمادها في قمة يناير 2018. ونتيجة لتطبيق القواعد الذهبية، بدأت عملية ميزانية الاتحاد الأفريقي في توليد ميزانيات أكثر مصداقية مع مراعاة مقاييس الأداء ومعدلات التنفيذ وتدفقات الإيرادات الفعلية. **لا يزال هناك بعض العمل الذي يتعين القيام به فيما يتعلق بالإدارة والحوكمة في المالية وسيتطلب ذلك التزاما كبيرا من حيث تحسين الامتثال العام والمساءلة.** أدى إشراك خبراء المالية ووزراء المالية من الدول الأعضاء (لجنة الخمسة عشر) للإشراف على عملية الميزانية في 2018 إلى تحسين جودة عملية ميزانية الاتحاد الأفريقي بشكل كبير.
- تم اعتماد جدول جديد لتقدير الأنصبة للفترة 2019-2021 في فبراير 2019 تمشيا مع توصية وزراء المالية للاتحاد الأفريقي الصادرة في 2017 بإدخال "حدود قصوى" و "حدود دنيا" لتحسين تقاسم الأعباء بشكل عام وتجنب تركيز المخاطر بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بمساهماتها السنوية.
- فيما يتعلق بالعقوبات المفروضة على عدم دفع المساهمات، تم اعتماد نظام معزز في نوفمبر 2019 بهدف تحسين توقيت مساهمات الدول الأعضاء والقدرة على التنبؤ بها.
- على صعيد الإيرادات، **لا تزال 26 دولة في مراحل مختلفة من تنفيذ ضريبة 0.2%**
- فيما يتعلق بصندوق السلام للاتحاد الأفريقي، فمنذ عام 2017، **ساهمت 54 دولة عضوًا في الاتحاد الأفريقي بما يقارب 206.6 ملايين دولار أمريكي في صندوق السلام**. والهدف المحدد للدول الأعضاء هو بلوغ 400 مليون دولار. لقد تم تشكيل مجلس أمناء منذ نوفمبر 2018. وبعد عملية مناقصة مفتوحة وتقييمات معمقة مع بذل العناية الواجبة، تم اختيار اثنين من مديري الصناديق مؤخرًا لإدارة صندوق السلام للاتحاد الأفريقي وتجري مفاوضات بشأن العقود. تم اعتماد هيكل أمانة صندوق السلام. تم اعتماد جدول تقدير الأنصبة في صندوق السلام للاتحاد الأفريقي أخيرًا في أكتوبر 2020 مع تحفظات أبدتها ست دول أعضاء.

ثانيا ـ المقررات الرئيسية لمؤتمر الاتحاد الأفريقي بشأن التمويل

1. بين عامي 2015 و2017، أصدر مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي عددًا من المقررات الرئيسية بشأن تمويل الاتحاد. وفي يلي ملخصها:

أ) وجّه كل من مقرري المؤتمر Assembly/AU/Dec.561(XXIV) وAssembly/AU/Dec.578(XXV) الصادرين في أديس أبابا وجوهانسبرج، في يناير 2015 ويونيو 2015 على التوالي بأن تمول الدول الأعضاء 100% من الميزانية التشغيلية، 75% من الميزانية البرنامجية و 25% من ميزانية عمليات دعم السلام.

ب) مقرر Assembly/AU/Dec.605 (XXVII) الصادر في كيجالي في يوليو 2016 وينص على ما يلي: (أ) تطبيق ضريبة بنسبة 0.2% على جميع السلع المؤهلة المستوردة إلى القارة لتمويل الميزانيتين التشغيلية والبرنامجية وميزانية عمليات دعم السلام للاتحاد الأفريقي بدءًا من عام 2017؛ (ب) إنشاء لجنة تضم وزراء المالية من عشر

دول أعضاء، وتمثل الأقاليم الخمسة (5)، للمشاركة في إعداد الميزانية السنوية؛ (ج) تنفيذ جميع الجوانب المتعلقة بتفعيل صندوق السلام للاتحاد الأفريقي، ولا سيما النظم واللوائح القانونية والتشغيلية والمالية.

ج) دعا المقرر Assembly/AU/Dec.635(XXVIII) الصادر في يناير 2017 إلى التنفيذ الكامل لمقرر كيجالي دون تأخير غير ضروري وقرر أيضًا ما يلي: (أ) ينبغي أن تتولى لجنة وزراء المالية العشرة مسؤولية الإشراف على ميزانية الاتحاد الأفريقي والصندوق الاحتياطي (ب) ينبغي وضع مجموعة من "القواعد الذهبية"، ووضع مبادئ لإدارة مالية ومساءلة واضحتين، (ج) ينبغي مراجعة جدول تقدير الأنصبة الحالية بناء على مبادئ القدرة على الدفع والتضامن وتقاسم الأعباء على نحو عادل لتجنب تركيز المخاطر (د) ينبغي تعزيز نظام العقوبات.

د) وجّه أيضًا مقرر المؤتمر Assembly/AU/Dec. 635(XXVIII) بأنه، بعد تمويل ميزانية الاتحاد الأفريقي وصندوق السلام من رصيد عائدات ضريبة الاتحاد الأفريقي البالغة 0.2% على الواردات المؤهلة، يتعين على لجنة وزراء المالية العشرة أن تنظر في إمكانية إيداع الفائض في صندوق احتياطي للأولويات القارية على النحو الذي قرره المؤتمر.

ثالثا ـ الأساس المنطقي

2. تُعتبر إصلاحات مالية تضمن المساءلة والنتائج أمرا بالغ الأهمية بالنسبة للاتحاد الأفريقي تماما كمثل الحاجة إلى توفير الموارد الكافية للاتحاد، ويجب معالجتها بنفس الإلحاح. وعليه، فإن مقررات الإصلاح بشأن التمويل والميزانية الصادرة عن مؤتمر الاتحاد الأفريقي بين عامي 2015 و2017 تهدف إلى تحقيق الأهداف الرئيسية التالية:

- الاستقلال المالي والحد من التبعية.
- الإدارة الحكيمة للموارد وتحسين المساءلة.
- القيام في الوقت المناسب وبشكل يمكن التنبؤ به بدفع جميع المساهمات المقدرة للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على أساس مبادئ القدرة على الدفع والتضامن والتقاسم العادل للأعباء لتجنب تركيز المخاطر.
- تمويل يكون مستداما ويمكن التنبؤ به لأنشطة السلام والأمن التشغيلية للاتحاد الأفريقي من خلال تنشيط صندوق السلام للاتحاد الأفريقي والسعي لإقامة شراكات استراتيجية.

رابعا ـ التقدم المحرز حتى الآن

ألف ـ الاستقلال المالي وتقليل التبعية

3. تم إحراز بعض التقدم في تنفيذ المقررات بشأن الاستقلال المالي الصادرة عن المؤتمر في 2015. تتحمل الدول الأعضاء مسؤولية المساهمة بنسبة 100% من الميزانية التشغيلية وقد وفت بالتزامها بهذا الشأن. تم إحراز تقدم نحو بلوغ مساهمات الدول الأعضاء هدف 75% من الميزانية البرنامجية بين عامي 2017 و2019. كما هو موضح في الجدول أدناه، حدث انتكاس في التقدم منذ عام 2017:

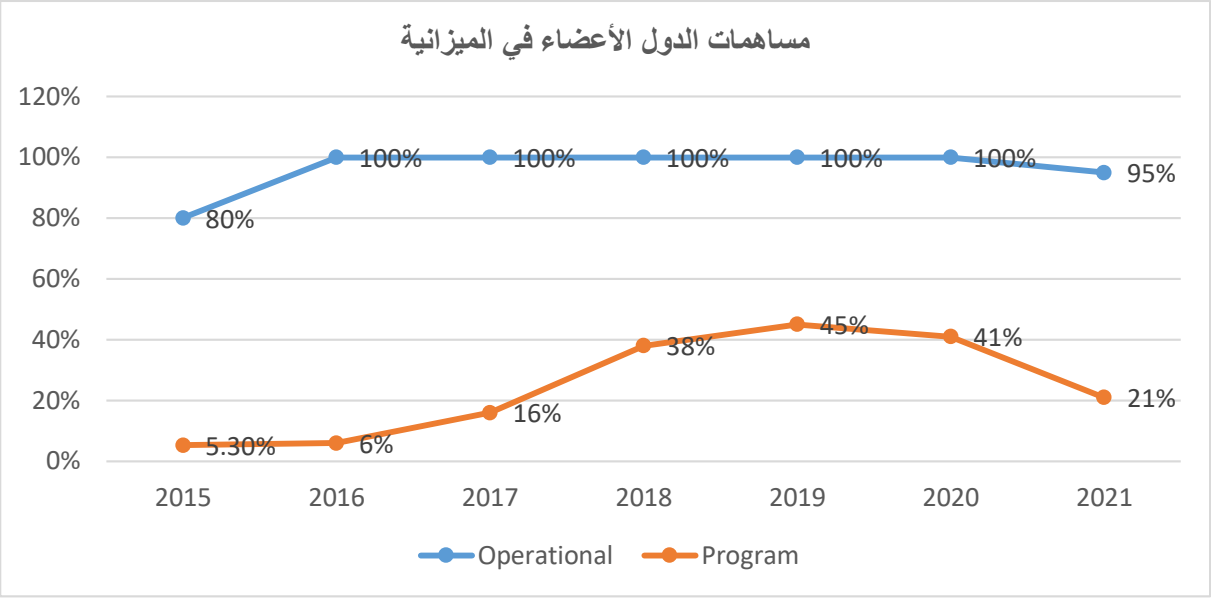
مساهمات الدول الأعضاء في الميزانية
120%
100%
80%
60%
40%
20%
0%
2015
2016
2017
2018
2019
2020
2021
80%
100%
100%
100%
100%
100%
95%
5.30%
6%
16%
38%
45%
41%
21%
Operational
Program

باء - القواعد الذهبية للإدارة المالية وإدارة الميزانية

4. تباحثت لجنة وزراء المالية في "القواعد الذهبية" المتعلقة بالإدارة السليمة لمالية الاتحاد الأفريقي في يناير 2018 واعتمدها مؤتمر الاتحاد الأفريقي في نفس الشهر. يتم حاليًا تجسيد هذه السياسات والإجراءات في سياسة وإجراءات الاتحاد الأفريقي وستنعكس أيضًا في النظم واللوائح المالية المحدثة للاتحاد الأفريقي.

جيم - تعزيز الرقابة على الميزانية من قبل وزراء المالية

5. المقرران الرئيسيان الصادران عن قمة يناير 2018: أولاً، تم تفويض اعتماد ميزانية الاتحاد الأفريقي إلى المجلس التنفيذي الذي سيقوم باستعراض ميزانية الاتحاد الأفريقي خلال جلسة مشتركة بين وزراء الخارجية ووزراء المالية في شهري يونيو / يوليو من كل سنة. ثانياً، تتولى لجنة المالية ممارسة إشراف فني أقوى على ميزانية الاتحاد الأفريقي بالتعاون مع الأجهزة ذات الصلة.

دال- تطبيق ضريبة 0.2٪ على الواردات المؤهلة

6. أبلغت 26 دولة عضو في الاتحاد الأفريقي بأنها في مراحل مختلفة من تنفيذ المقرر بشأن ضريبة 02%. وقد بدأت 17 دولة عضوًا بالفعل من هذه الدول في جمع الأموال.
7. تتضمن تنفيذ 0.2% بعض المرونة. ويتماشى ذلك مع المادة 33 من قواعد إجراءات المؤتمر، والتي بموجبها يصنَّف مقرر كيجالي بشأن التمويل في فئة التوجيهات.
8. بموجب توجيه الاتحاد الأفريقي، تكون الدول الأعضاء ملزمة بالأهداف التي يتعين تحقيقها، **على أن تكون صلاحية تحديد الشكل والوسائل المستخدمة لتنفيذها متروكة للسلطات الوطنية**.
9. وعليه، فإن لدى الدول الأعضاء القدرة على تحديد الشكل المناسب والوسائل التي ستستخدمها لتنفيذ المقرر بشأن ضريبة 0.2% تمشيا مع التزاماتها الوطنية والدولية. ولهذا السبب، فالدول الأعضاء التي هي، على سبيل المثال، أعضاء في منظمة التجارة العالمية وجدت طرقًا لتطبيق ضريبة 0.2% دون الإخلال بالتزاماتها التجارية الدولية.

هاء- تفعيل صندوق السلام للاتحاد الأفريقي

10. اعتمد مؤتمر الاتحاد الأفريقي في قمة يناير 2018 أداة صندوق السلام بناء على هيكل الحوكمة والإدارة الذي أجازه كل من مجلس السلم والأمن والمجلس التنفيذي ومؤتمر الاتحاد الأفريقي في 2017.
11. فحتى نوفمبر 2020، ساهمت 54 دولة عضو في الاتحاد الأفريقي بما يزيد قليلاً عن **206.6 ملايين دولار في صندوق السلام.** ويمثل هذا أكبر مبلغ ساهمت به الدول الأعضاء على الإطلاق في صندوق السلام منذ إنشائه في عام 1993.
12. يتمثل الهدف في بلوغ قيمة المنح الكاملة من الدول الأعضاء البالغة 400 مليون دولار لصندوق السلام بحلول عام 2023. وسيمكّن صندوق السلام الاتحاد الأفريقي من تنفيذ أجندته الخاصة بالسلم والأمن على أساس تقييمه الخاص للمشاكل وتحديده الخاص للحلول المناسبة.
13. مجلس أمناء صندوق السلام، الذي أُنشئ في نوفمبر 2018، ويركز على التفعيل الكامل لهيكل حوكمة وإدارة صندوق الاتحاد الأفريقي. بعد عملية مناقصة مفتوحة وتقييمات متعمقة مع بذل العناية الواجبة، تم اختيار اثنين من مديري الصناديق مؤخرًا لإدارة صندوق السلام للاتحاد الأفريقي، وتجري حاليًا مفاوضات بشأن العقود يقودها مكتب المستشار القانوني. تم اعتماد اختصاصات وهيكل أمانة صندوق السلام في قمة فبراير 2020. سيتم المضي قدمًا في عمليات التوظيف في إطار تنفيذ المرحلة الأولى من خطة الانتقال التي اعتمدها المجلس التنفيذي في أكتوبر 2020. وقد تمت مراجعة النظم واللوائح المالية للاتحاد الأفريقي بما في ذلك صندوق السلام وسيتم بحثها من قبل أجهزة صنع السياسة في فبراير 2021.

واو - مراجعة جدول تقدير الأنصبة

14. قبل عام 2019، تم تمويل 48% من الميزانية العادية للاتحاد الأفريقي بمساهمات 5 دول أعضاء فقط في الاتحاد الأفريقي. وكان من شأن ذلك أن يكون استقرار الميزانية عرضة للمخاطر. ولهذا السبب، أوصى اجتماع وزراء المالية في أغسطس 2017 بإدخال "حدود قصوى" و "حدود دنيا" في جدول تقدير الأنصبة من أجل تحسين تقاسم الأعباء بشكل عام وتقليل المخاطر.
15. تم تقديم مقترحات بشأن جدول منقح للأنصبة المقدرة إلى لجنة جدول تقدير الأنصبة والمساهمات في 2018 واعتمدها المؤتمر خلال قمة فبراير 2019. بموجب الاقتراح الجديد، ستكون بلدان المستوى 1 الآن مسؤولة عن 45% من الميزانية العادية للاتحاد الأفريقي، الأمر الذي يمثل تقاسما أفضل للأعباء ومخاطر أقل للمنظمة.

جدول تقدير الأنصبة في صندوق السلام للاتحاد الأفريقي

16. خلال قمة الاتحاد الأفريقي في فبراير 2019، طلب مؤتمر الاتحاد الأفريقي (مقرر المؤتمر 734) من الممثل السامي للاتحاد الأفريقي، بدعم من مفوضية الاتحاد الأفريقي، إجراء مشاورات إقليمية بشأن مسألة تقدير الأنصبة في صندوق السلام، وتقديم تقرير إلى المجلس التنفيذي في يوليو 2019 في نيامي، النيجر.
17. قرر مؤتمر الاتحاد الأفريقي (المقرر 734) أنه في غضون ذلك، فإن جدول الأنصبة المقدرة الحالي سيتم تطبيقه على تقدير الأنصبة على صندوق السلام في الفترة 2017-2019 على النحو المطبق به على الميزانية العادية للاتحاد. وفي حالة عدم وجود توصيات محددة منبثقة عن المشاورات، فإن جدول الأنصبة الجديد سيطبق أيضًا على صندوق السلام من 2020 إلى 2022 كما هو مطبق على الميزانية العادية.
18. لقد اختُتمت مشاورات الممثل السامي بشأن جدول تقدير الأنصبة في صندوق السلام للاتحاد الأفريقي في مارس 2020 وتم تقديم تقريره عن النتائج إلى المجلس التنفيذي. وفي أكتوبر 2020، قرر المجلس التنفيذي اعتماد استخدام جدول الأنصبة المقدرة المخصص للميزانية العادية لتقدير الأنصبة في صندوق السلام. أبدت ست (6) دول أعضاء من إقليم الشمال تحفظات على المقرر.

ألف - تعزيز نظام العقوبات على عدم دفع المساهمات.

19. لم يتم دفع مساهمات الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي تاريخيا في الوقت المحدد. وبموجب أنظمة العقوبات السابقة صُنِّفت الدول الأعضاء التي لم تدفع على أنها متخلفة فقط إذا تأخرت عن الدفع لمدة عامين كاملين. وأدى ذلك إلى الاتجاه نحو دفع 33% من المساهمات المقدرة في شكل متأخرات بانتظام. بحثت لجنة جدول تقدير الأنصبة والمساهمات المقترحات الخاصة بكيفية تعزيز النظام الحالي في يونيو 2018 واعتمدها المؤتمر في قمة نوفمبر 2018.
20. دخل نظام العقوبات الجديد حيز التنفيذ الآن وقد أدى إلى تحسن كبير في معدل تحصيل المساهمات - حيث بلغ معدل تحصيل مساهمات الدول الأعضاء 81% في عام 2020.

حاء - تطوير إطار موثوق به لميزانية متوسطة الأجل (2019-2021) بناءً على توقعات الإيرادات والقدرة على الإنفاق

21. أقر المؤتمر بأن هناك حاجة ملحة لأن يعمل الاتحاد الأفريقي على تحسين مصداقية ميزانيته، وتعزيز قدرات الإدارة المالية والمساءلة، وإظهار قيمة أفضل بأقل من المال وتحقيق النتائج للدول الأعضاء. وسعيا لمعالجة هذه القضايا الرئيسية، أصدر المؤتمر مقررا مهما للغاية بإنشاء لجنة من وزراء المالية (10 في البداية والأن 15 بعد توسيعها). أوضح المؤتمر أن لجنة وزراء المالية الخمسة عشر يجب أن تلعب دورًا قويًا في وظيفة مراقبة الميزانية من أجل ضمان: (1) التزام الاتحاد الأفريقي بأعلى معايير المالية وإدارة الميزانية، (2) ميزانية موثوقة تستند إلى القدرة على الإنفاق وترفع مستوى التوقعات المناسبة للإيرادات.
22. لم يتم إحراز أي تقدم في وضع ميزانية متوسطة الأجل، ولا يزال ذلك يمثل أولوية قصوى من شأنها أن تؤدي إلى تحسين التخطيط العام، وإمكانية التنبؤ بمساهمات الدول الأعضاء، وتحسين الأثر والنتائج العامة.
23. ينبغي أن يسبق إعداد الميزانية المتوسطة الأجل استعراض البرنامج لتقييم الأداء العام وفعالية وتأثير الميزانية البرنامجية للاتحاد الأفريقي. ونظرًا لتأثير جائحة كوفيد- 19 على الاقتصادات الأفريقية، تعتبر فعالية ميزانيات الاتحاد الأفريقي والقدرة على التنبؤ بها أولوية قصوى وستقطع ميزانية متوسطة الأجل شوطًا طويلاً لمعالجة ذلك .

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

P. O. Box 3243 Addis Ababa, ETHIOPIA Telephone: +251 115 517 700 Fax:+251 115 517844
Website: www. africa-union.org

مصفوفة تنفيذ عملية إصلاح الاتحاد الأفريقي

مقرر المؤتمر رقم 635 بشأن الإصلاحات	التقدم المحرز	القضايا الرئيسية	الوضع
1. التركيز على الأولويات الرئيسية ذات النطاق القاري			
أ) يجب أن يركز الاتحاد الأفريقي على عدد أقل من المجالات ذات الأولوية التي لها طابع قاري مثل **الشؤون السياسية، السلم والأمن، التكامل الاقتصادي (بما في ذلك منطقة التجارة الحرة القارية) وتمثيل أفريقيا وإسماع صوتها على الصعيد العالمي؛**	يجب يكون لهذا المقرر انعكاسا في البرامج والميزانية والهيكل. تمت معالجة القضايا الهيكلية إلى حد كبير من خلال اعتماد الهيكل الإداري الجديد. لا تزال القضايا البرنامجية التي يتعين معالجتها من خلال الخطة المتوسطة الأجل الجديدة.	تحدد المادة 3 من القانون التأسيسي أهداف الاتحاد الأفريقي. وتندرج المجالات المحددة في المقرر 635 ضمن الأهداف المحددة والدعوة الأساسية لتحديد أولويات موارد القضايا القارية الأساسية التي تمثل أيضًا مجالات الاختصاص الأقوى للاتحاد الأفريقي.	جاري مراجعة الخطة متوسطة الأجل.
ب) يجب أن يكون هناك توزيع واضح للعمل وتعاون فعال بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية والدول الأعضاء وسائر المؤسسات القارية الأخرى وفقاً لمبدأ التفويض .	1) تم عقد اجتماعات مع الرؤساء التنفيذيين للمجموعات الاقتصادية الإقليمية في 2017، مايو 2018 وأبريل 2019 2) تم تقديم النتائج الأولية في التقرير المرحلي في يناير 2018 3) تم القيام بالتوعية والمشاركة مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية 4) تم إعداد مشروع ورقة القضايا الموجزة وخارطة الطريق للمناقشة واعتمادها من قبل المؤتمر في يوليو 2018 5) تم عقد العديد من اجتماعات الخبراء التابعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية لوضع مقترحات لتقسيم	تم تقديم المقترحات الى المجموعات الاقتصادية الإقليمية للاتحاد الأفريقي في أبريل 2019 سيتم تقديم مشاريع المقترحات النهائية في اجتماع التنسيق النصف السنوي في يوليو 2019	- تحدد ورقة قضايا الإطار العام لتقسيم العمل الذي اعتمده مؤتمر الاتحاد الأفريقي في يوليو 2018 (نواكشوط) - تم عرض التقرير المرحلي على المؤتمر في يناير 2019 - تم تقديم التقرير المرحلي إلى اجتماع التنسيق النصف السنوي الأول، يوليو 2019 (نيامي) - تم تقديم نموذج تقسيم العمل لثلاثة مجالات مواضيعي

	العمل ومراجعة بروتوكول مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية.		إلى التنسيق النصف السنوي الثاني، في أكتوبر 2020
مقرر المؤتمر رقم 635 بشأن الإصلاحات	**التقدم المحرز**	**القضايا الرئيسية**	**الوضع**
2. المواءمة بين مؤسسات الاتحاد الأفريقي حتى تتمكن من تنفيذ هذه الأولويات المذكورة أعلاه			
أ) ينبغي إعادة تقييم هياكل المفوضية حتى يكون لها الحجم الصحيح والقدرة على تنفيذ الأولويات المتفق عليها؛	1) مراجعة المقترحات والوثائق الموجودة 2) المشاورات الأولية مع أصحاب المصلحة المعنيين 3) مشروع الورقة المفاهيمية والاختصاصات للمراجعة التنظيمية 4) تم تعيين شركة استشارية بعد إجراء مناقصة مفتوحة (مارس 2019) 5) مراجعة مشروع المقترحات من قبل المفوضية (14 مايو 2019)	العرض الأولي على هيئة مكتب اللجنة الفرعية للهياكل (15 مايو 2019) يتم بحثه من قبل اللجان الفرعية للجنة الممثلين الدائمين المعنية بالهيكل والميزانية (28-29 مايو و6-7 يونيو) يتم بحثه من قبل لجنة الممثلين الدائمين (بداية الأسبوع 17 يونيو) يتم بحثه من قبل المجلس التنفيذي (5-6 يوليو 2019)	- تم انجازه. اعتماد هيكل جديد بين الإدارات لمفوضية الاتحاد الأفريقي من قبل مؤتمر الاتحاد في يناير 2020 - كان من المقرر مراجعة مكاتب التمثيل والاتصال والمكاتب الإقليمية في يوليو 2019 لكن ذلك لا يزال معلقا.
ب) ضرورة كون فريق القيادة الرئيسي للمفوضية خفيفاً وموجهاً نحو الأداء؛	1) مراجعة المحافظ الحالية بما يتماشى مع مقررات تحديد الأولويات وتقسيم العمل وكذلك 2 (أ) أعلاه.	لا توجد قضايا تتعلق بالقانون التأسيسي. لا تحدد المادة 20 من القانون التأسيسي عدد المفوضين أو أي حقائب معينة. ستكون هناك حاجة إلى إجراء بعض التعديلات على قواعد إجراءات المفوضية ونظامها الأساسي (المادة 2). بينما نلاحظ وفقا للمادة 2 (2)، يتمتع المؤتمر بسلطة مراجعة عدد المفوضين.	تم إنجازه. اعتمد المؤتمر هيكلا جديدا للقيادة العليا في نوفمبر 2018.
ج) إدماج النيباد بالكامل في المفوضية كوكالة تنمية للاتحاد الافريقي ومواءمتها مع الأولويات المتفق عليها والتي تستند إلى إطار معزز وقادر على رصد النتائج؛	1) تم اعتماد الولاية الجديدة لوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية-النيباد في نوفمبر 2018 2) تم عقد دورة استثنائية للجنة الفنية المتخصصة للعدل والشؤون القانونية لمراجعة النظام الأساسي لوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية-النيباد في أبريل 2019. 3) تم توضيح تقسيم العمل بين مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية-النيباد لتوجيه عملية إعداد الهياكل المقترحة.	تم إعداد الولاية الكاملة ومشروع الهيكل الخاص بوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية-النيباد وسيتم تقديمهما إلى المجلس التنفيذي في يوليو 2019.	تم استكماله في يوليو 2019. اعتمدت أجهزة صنع السياسة كل من النظام الأساسي للنيباد وهيكلها.

	4) تم إعداد مشروع هيكل وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية-النيباد وينتظر تقديمه إلى دورة المجلس التنفيذي في يوليو 2019، في نيامي، النيجر.		
د) تقوية الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران حتى تعَجل بالتنفيذ والإشراف والرصد والتقييم في مجالات الإدارة الرئيسية للقارة؛	1) أصدر المؤتمر مقررا بشأن تعزيز الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران في نوفمبر 2018. يكون التركيز الرئيسي على الاستدامة المالية وإدماج الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران في ميزانية مفوضية الاتحاد الأفريقي. 2) تقدم الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران تقريرًا سنويًا عن وضع الحوكمة إلى الدورة العادية للمؤتمر.	جاري التنفيذ (بقيادة مديرية البرمجة وإعداد الميزانية والمالية والمحاسبة تتولى الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران قيادة العملية	تم إنجازه في نوفمبر 2018 وتم دمج الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران في ميزانية مفوضية الاتحاد الأفريقي. تم إنجازه. تم تقديم التقرير الأول في فبراير 2020
ه) مراجعة وتحديد أدوار ومهام الأجهزة القضائية للاتحاد الأفريقي والبرلمان الأفريقي وتقييم ما أحرزته من تقدم حتى الآن؛	1) مراجعة الأطر القانونية والوثائق الأساسية 2) إجراء المشاورات الأولية مع الأجهزة القضائية وشبه القضائية والبرلمان الأفريقي في 2018 3) تقديم النتائج الأولية في إحاطة يوليو 2018 إلى مؤتمر الاتحاد الأفريقي.	لا توجد قضايا تتعلق بالقانون التأسيسي. ترتبط التحديات الرئيسية بالمستوى المنخفض للتصديقات على البروتوكولات المتعلقة ببعض الأجهزة الرئيسية، والتي لها تأثير غير مباشر من حيث تنفيذ الولاية الكاملة وتأثيرها. هناك أيضًا عدد من قضايا الحوكمة والإدارة التي يتعين حلها. عقد خلوة بين لجنة الممثلين الدائمين والأجهزة في سبتمبر 2019 بهدف تقديم مستجدات في فبراير 2020 **هناك حاجة لعدد إضافي من الموظفين للمضي قدما بهذا العمل.**	يتوقع تقديم التقرير النهائي في يناير 2020 (معلق)
و) إصلاح مجلس السلم والأمن حتى يحقق الطموحات المتوقعة منه كما وردت في البروتوكول المؤسس له وذلك بتعزيز طرق عمله ودوره في منع النزاعات وإدارة الأزمات؛	1) المشاورات الأولية مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وأعضاء مجلس السلم والأمن ومجلس السلم والأمن. 2) تم تقديم مشروع مفهوم المراجعة لمجلس السلم والأمن إلى مجلس السلم والأمن في أبريل 2018	لا توجد قضايا متعلقة بالقانون التأسيسي. يتعلق المقرر بتعزيز دور مجلس السلم والأمن في إدارة الأزمات والوقاية منها بما يتماشى مع البروتوكول. تتوفر العديد من الدراسات حول مجلس السلم والأمن وفعاليته، وقد قام المجلس بعقد خلوات مختلفة وأصدرت العديد من التوصيات الخاصة به حول كيفية تحسين أساليب العمل. لذلك هناك مجموعة كبيرة من المواد المتاحة لإرشاد العملية.	معلق

		هناك حاجة لعدد إضافي من الموظفين من أجل المضي قدما بهذا العمل. يطلب مزيد من المناقشات مع مجلس السلم والأمن للتوصل إلى اتفاق حول طريق للمضي قدما.	
ز) مراجعة قواعد إجراءات لجنة الممثلين الدائمين وأن تتفق مع الصلاحيات الواردة في القانون التأسيسي وستقوم لجنة الممثلين الدائمين بتسهيل الاتصال بين الاتحاد الأفريقي والعواصم الوطنية وتعمل كهيئة استشارية للمجلس التنفيذي بدلاً من هيئة إشراف على المفوضية.	إعداد خطة المشاركة ومناقشتها مع لجنة الممثلين الدائمين.	لا توجد أي قضايا متعلقة بالقانون التأسيسي	معلق
مقرر المؤتمر رقم 635 بشأن الإصلاحات	**التقدم المحرز**	**القضايا الرئيسية**	**الوضع**
3. إقامة الصلة بين الاتحاد الأفريقي ومواطنيه			
أ) فرض المفوضية حصصا للنساء والشباب في مؤسساتها وتحديد السبل والوسائل المناسبة لضمان مشاركة القطاع الخاص؛	تم في قمة يناير 2018	**قيد التنفيذ (يتولى القيادة كل من مديرية المرأة ومسائل الجنسين والتنمية، إدارة الموارد البشرية والعلم والتكنولوجيا، ومديرية الشؤون الإدارية وإدارة الموارد البشرية**	مقرر المؤتمر 685، يناير 2018
ب) إنشاء المفوضية فرقة للشباب الأفريقي فضلا عن وضع برامج لتسهيل التبادل الثقافي والرياضي بين الدول الأعضاء؛	أوصى التقرير المرحلي الذي تم تقييمه في 2017 ويناير 2018 بالتركيز على تعزيز برنامج المتطوعين الشباب وقدم عددًا من التوصيات المحددة التي تمت إجازتها.	**قيد التنفيذ (يتولى القيادة إدارة الموارد البشرية والعلم والتكنولوجيا)**	مقرر المؤتمر 685، يناير 2018
ج) إصدار الدول الأعضاء جواز السفر الأفريقي لجميع المواطنين المؤهلين في أسرع وقت ممكن، وذلك تمشيا مع مقرر المؤتمر **ASSEMBLY/AU/DEC.607 (XXVII)** الصادر في كيجالي، رواندا، في يوليو 2016؛	تم استكمال الخطوط التوجيهية المتعلقة بمواصفات وتصميم وإنتاج جواز السفر الأفريقي واعتمادها من قبل المجلس التنفيذي في يناير 2019 قانون نموذجي بشأن بروتوكول حرية التنقل قيد الإعداد حاليًا (لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي/ مكتب المستشار القانوني/ إدارة الشؤون السياسية). سيتم استكماله بحلول ديسمبر 2019 مع تقديمه إلى اللجنة الفنية المتخصصة للعدل والشؤون القانونية في 2020.	سيتم التنفيذ مع دخول بروتوكول حرية تنقل الأشخاص في إفريقيا حيز التنفيذ والذي اعتمده مؤتمر الاتحاد الأفريقي في يناير 2018 ووقع عليه 31 بلدا أفريقيا. صدقت دولة أفريقية واحدة فقط على البروتوكول. يطلب 15 تصديقا لكي يدخل حيز التنفيذ. ويجري بحث الاقتراحات بشأن كيفية تسريع عمليات التصديق لكي يعتمدها المؤتمر. ينبغي على الدول الأعضاء وضع أطر وطنية لإنتاج وإصدار جواز السفر الأفريقي. ملحوظة: هذا أمر مرتبط	متوسط الفترة الزمنية لدخول بروتوكولات الاتحاد الأفريقي حيز التنفيذ هو 5 سنوات. **<u>ويعد تسريع وتيرة التصديق أمرا حاسما</u>**

د) تحديد وتوفير مجموعة من القدرات أو "الأصول" الجديدة للمفوضية في شكل سلع وخدمات عامة مشتركة على مستوى القارة تحظى بتقدير الدول الأعضاء والمواطنين على حد سواء. وقد تشمل هذه الخدمات توفير خدمات التحكيم والمنافسة المحايدة أو منبر فني مشترك للبيانات والتحليلات اللازمة لتقييم تقدم أفريقيا نحو تحقيق الأهداف الإنمائية؛	1) تحديد وتقييم السلع والخدمات العامة الموجودة على مستوى القارة. 2) إعداد جرد للسلع والخدمات العامة القائمة. 3) توصيات حول كيفية تحسين وتقوية المنافع العامة الحالية التي يتعين تطويرها 4) تطوير خطة الاتصال حول الخدمات الحالية.	لا توجد قضايا تتعلق بالقانون التأسيسي يطلب عدد إضافي من الموظفين للمضي قدما في هذا العمل	عالق
ه) إشراك الدول لدول الأعضاء برلماناتها ومواطنيها، بما في ذلك المجتمع المدني، في عملية إصلاح الاتحاد الأفريقي.	تقدم الدول الأعضاء تحديثات بهذا الشأن	لا توجد قضايا تتعلق بالقانون التأسيسي	
مقرر المؤتمر رقم 635 بشأن الإصلاحات	**التقدم المحرز**	**القضايا الرئيسية**	**الوضع**
4. **فيما يخص إدارة اعمال الاتحاد الأفريقي بكفاءة وفعالية على المستويين السياسي والتشغيلي** **4-1 بشأن الإدارة السياسية للاتحاد**			
أ) يتعين على مؤتمر الاتحاد الأفريقي مناقشة جدول أعمال لا يزيد عن ثلاثة (3) بنود استراتيجية في كل قمة، بما يتماشى مع توصيات خلوة ميكيلي الوزارية. سيتم تفويض الأعمال المناسبة الأخرى إلى المجلس التنفيذي؛	**تم تنفيذه بالفعل خلال قمة يوليو 2017** العمل على تحسين أساليب العمل الشاملة وتحسين الكفاءة والفعالية الشاملة لاجتماعات أجهزة صنع السياسة لا تزال مطلوبة.	لا توجد قضايا تتعلق بالقانون التأسيسي	قيد التنفيذ
ب) يعقد المؤتمر قمة عادية واحدة في السنة وتعقد دورات استثنائية كلما دعت الحاجة؛	يبدأ تنفيذه من يناير 2019	بعد مقرر المؤتمر رقم 685، تم تفويض اعتماد الميزانية إلى المجلس التنفيذي (الاجتماع المشترك لوزراء الخارجية والمالية). ستعقد الجلسة الأولى في يوليو 2019. وفيما يتعلق بالمكان، تنص القواعد الإجرائية الحالية على عقد دورات المؤتمر في يناير في مقر الاتحاد الأفريقي (المادة 5). وتنص المادة 11 أيضًا على عقد دورات استثنائية للمؤتمر. تعقد الدورات الاستثنائية في مقر الاتحاد الأفريقي ما لم تقدم دولة عضو طلبا المؤتمر لاستضافة دورة في بلدها.	تم تنفيذه في يناير 2019

ج) بدلاً من قمة يونيو/ يوليو ، ستعقد هيئة مكتب مؤتمر الاتحاد الأفريقي اجتماعًا تنسيقيًا مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية بمشاركة رؤساء المجموعات الاقتصادية الإقليمية ومفوضية الاتحاد الأفريقي والآليات الإقليمية. قبل هذا الاجتماع، يجب أن تلعب مفوضية الاتحاد الأفريقي دورًا أكثر نشاطًا في التنسيق والمواءمة مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية، بما يتماشى مع المعاهدة المؤسسة للمجموعة الاقتصادية الأفريقية (معاهدة أبوجا)؛	عقد الاجتماع الأول في يوليو 2019، في نيامي ، النيجر. اجتماعات تحضيرية للخبراء عقدت في الفترة من أبريل إلى مايو 2019. عقد اجتماع الرؤساء التنفيذيين في نهاية أبريل 2019. عقد الاجتماع النهائي للخبراء القانونيين حول مراجعة البروتوكول في 30-31 مايو 2019.	لا توجد قضايا متعلقة بالقانون التأسيسي. سيوفر هذا الاجتماع منصة لتعزيز التنسيق بشأن تنفيذ أجندة التكامل القاري. تم تقديم مشروع قواعد الإجراءات وبرنامج العمل لاجتماع التنسيق النصف السنوي ومشروع المقترحات بشأن التقسيم المعزز للعمل إلى اجتماع مفوضية الاتحاد الأفريقي/ الرؤساء التنفيذيين للمجموعات الاقتصادية الإقليمية (أبريل 2019).	تم تنفيذه في يوليو 2019
د) لا ينبغي دعوة الأطراف الخارجية لحضور مؤتمرات القمة إلا على أساس استثنائي ولغرض محدد تحدده مصالح الاتحاد الأفريقي.	تم تنفيذه	لا توجد قضايا متعلقة بالقانون التأسيسي	تم تنفيذه
ه) ينبغي مراجعة قمم الشراكة التي تعقدها الأطراف الخارجية بهدف توفير إطار فعال لشراكات الاتحاد الأفريقي. يتم تمثيل أفريقيا من قبل الترويكا، أي الرؤساء الاتحاد الأفريقي: الحالي والمنتهية ولايته والرئيس القادم، ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، ورؤساء المجموعات الاقتصادية الإقليمية	يأخذ مقرر المؤتمر رقم 635 الأسبقية على جميع المقررات السابقة بشأن هذه المسألة. تم اتخاذ المقرر ولكن لم يتم تنفيذه بعد.	يجب استخدام صيغة التمثيل بشكل أساسي في سياق اجتماعات مقابل البلدان ويجب الشروع في تطبيقها. يجب أن يكون هناك توضيح بشأن الاستبعاد المحتمل.	دخل حيز التنفيذ منذ يناير 2017، لكن هناك تحديات في الالتزام و التنفيذ
مقرر المؤتمر رقم 635 بشأن الإصلاحات	**التقدم المحرز**	**القضايا الرئيسية**	**الوضع**
4-2 الإدارة التشغيلية للاتحاد			
أ) ينبغي تعزيز انتخاب رئيس مفوضية الاتحاد الافريقي من خلال عملية اختيار قوية، قائمة على الجدارة، والشفافة؛	1) مقرر المؤتمر بشأن اختيار القيادة العليا الصادر في نوفمبر 2018.	- لم يتم بعد تشكيل فريق الشخصيات البارزة (شخصية واحدة من كل إقليم من أقاليم الاتحاد الأفريقي). كان الموعد النهائي في فبراير 2019، وتم تمديده حتى نهاية أبريل 2019. - تم استلام ترشيحين فقط حتى الآن (إقليم الجنوب وإقليم الشمال). من المهم إنشاء هذا الفريق والإعلان عنه خلال اجتماع المجلس التنفيذي في نيامي.	يحتفظ مقرر المؤتمر الذي تم اعتماده في نوفمبر 2018 بشأن اختيار القيادة العليا على طريقة الانتخاب

ب) ينبغي أن يتم اختيار نائب الرئيس والمفوضين من خلال عملية تنافسية تمشيا مع أفضل الممارسات ويتم تعيينهم من قبل رئيس المفوضية، ويكونون تحت إشرافه المباشر، مع الأخذ في الاعتبار نوع الجنس والتنوع الإقليمي، من بين الاعتبارات الأخرى ذات الصلة؛	2) إصدار مقرر المؤتمر بشأن اختيار القيادة العليا وإنهاء مهامها وإدارة أدائها في نوفمبر 2018.	- لم يتم بعد تشكيل فريق الشخصيات البارزة (شخصية واحدة من كل إقليم من أقاليم الاتحاد الأفريقي). كان الموعد النهائي في فبراير 2019، وتم تمديده حتى نهاية أبريل 2019. - تم استلام 3 ترشيحات فقط حتى الآن (أقاليم الوسط والجنوب والشمال). من المهم إنشاء هذا الفريق والإعلان عنه خلال اجتماع المجلس التنفيذي في نيامي. - ينبغي مواءمة قواعد الإجراءات لتعكس مقرر المؤتمر الصادر في نوفمبر 2018. مشروع التقرير عن التعديلات الذي أعده مكتب المستشار القانوني في فبراير 2019 (**مكتب المستشار القانوني**) - اللجنة الفنية المتخصصة للعدل والشؤون القانونية المنعقدة في نوفمبر 2020 لبحث التعديلات المقترحة. إدراج هذا البند في جدول الأعمال لإدراج (**مكتب المستشار القانوني**) - إعداد الأهداف والغايات السنوية لعام 2020 للمفوضية (تقود مديرية التخطيط الاستراتيجي العمل مع مديري مفوضية الاتحاد الأفريقي) - تبحث المفوضية الأهداف والغايات السنوية - البحث من قبل أجهزة صنع السياسة	مقرر المؤتمر الذي تم اعتماده في نوفمبر 2018 بشأن اختيار القيادة العليا وإنهاء مهامها وإدارة أدائها تم تنفيذه جاري عالق عالق عالق
ج) ينبغي إعادة هيكلة دور نائب الرئيس ليكون مسؤولا عن ضمان سير عمل إدارة المفوضية بكفاءة وفعالية؛	ينص النظام الأساسي للمفوضية بالفعل على ذلك. احتفظ مقرر المؤتمر الصادر في نوفمبر بالصيغة الواردة في النظام الأساسي. ستعزز الاقتراحات المتعلقة بالمدير العام الجديد دور نائب الرئيس في الإدارة الفعالة للشؤون المالية والإدارية	لا توجد قضايا متعلقة بالقانون التأسيسي.	تم تنفيذه في نوفمبر 2018
د) قد يتم إعادة النظر في تسمية منصب الرئيس ونائب الرئيس؛	تم الاحتفاظ بالتسميات الحالية في مقرر المؤتمر الصادر في نوفمبر 2018.	ليس هناك تغيير في التسمية.	تم تنفيذه

ه) ينبغي إجراء مراجعة أساسية لهيكل المنظمة ولاحتياجاتها من حيث العاملين ومن حيث شروط الخدمة لضمان المطابقة مع المجالات ذات الأولوية المتفق عليها.	1) مراجعة التقييمات والدراسات الموجودة 2) توظيف خبراء إعادة الهيكلة التنظيمية والموارد البشرية 3) تم إجراء التشخيص الأولي بما في ذلك استعراض الإجراءات الإصلاح القائمة التنظيمية والمتعلقة بالموارد البشرية 4) اختصاصات مراجعة الهيكل الأساسي والتوظيف 5) المشاورات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين. 6) وضع مقترحات بشأن متطلبات الهيكل والتوظيف (مع إدراج الآثار المالية المترتبة)	يجري الانتهاء من مشروع مقترح الهيكل الجديد لمفوضية الاتحاد الأفريقي (على مستوى المقر) (**24 مايو 2019**) لعرضه على اللجان الفرعية للجنة الممثلين الدائمين للهيكل والميزانية (**28-29 مايو**) وتقديمه إلى لجنة الممثلين الدائمين (الأسبوع الذي يبدأ في 17 يونيو) قبل عرضه على المجلس التنفيذي (**5-6 يوليو نيامي**) تم الانتهاء من مشروع اختصاصات للتقييم المستقل للمهارات وتقييم الكفاءة في انتظار التشاور مع لجنة خبراء التوظيف العشرة ونقابة العاملين والمفوضية وهيئة مكتب اللجنة الفرعية (الشؤون الإدارية وإدارة الموارد البشرية). **الهدف: أكتوبر 2020**	تم اعتماد المقترحات في قمة فبراير 2020. اعتمد المجلس التنفيذي الخطة الانتقالية في أكتوبر 2020 سيُشرع في المرحلة الأولى من تقييم المهارات وتقييم الكفاءة في عام 2021.
و) معالجة العقبات وأوجه القصور الإدارية.	1) تم إعداد حالة 2017 للمسائل المالية والإدارية والحكم في أكتوبر 2017 2) عرضت خارطة الطريق بشأن تنفيذ الإصلاحات الإدارية والمالية على الدورة العادية الرابعة والثلاثين للمجلس التنفيذي، فبراير 2019	سيتم عرض معلومات مستكملة عن حالة تنفيذ الإصلاحات الإدارية والمالية في يوليو 2019 (يعمل مكتب نائب الرئيس مع مديرية الشؤون الإدارية وإدارة الموارد البشرية/ مديرية البرمجة وإعداد الميزانية والمالية والمحاسبة لتولي زمام المبادرة). معلومات مستكملة للجنة الفرعية للتنسيق والإشراف العام على الميزانية والمسائل الإدارية، ولجنة الممثلين الدائمين والمجلس التنفيذي (مايو - يوليو 2019)	جاري
مقرر المؤتمر رقم 635 بشأن الإصلاحات	**التقدم المحرز**	**القضايا الرئيسية**	**الوضع**
5. تمويل الاتحاد الأفريقي على نحو مستدام وبملكية كاملة للدول الأعضاء			
أ) ينبغي تنفيذ مقرر كيجالي بشأن تمويل الاتحاد ASSEMBLY/AU/DEC.605 (XXVII) بالكامل ودون تأخير لا مبرر له؛	1) بدأت 24 دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي عملية تطبيق ضريبة 0.2٪. 2) قام صندوق الاتحاد الأفريقي للسلام بتعزيز ترتيبات الحكم والإدارة التي تمت الموافقة عليها في عام 2017 وتم اعتماد الصك في يناير 2018. تم تأسيس مجلس الأمناء في نوفمبر 2018 واجتمع مرتين.	**ضريبة 0.2٪:** ضرورة تسريع التقدم في تنفيذ المقرر بشأن ضريبة 0.2٪. يجب أن تكون الأهداف الرئيسية هي: زيادة عدد البلدان التي تنفذ ضريبة 0.2٪. (الهدف: 35 دولة عضو بحلول يناير 2020) وهو ما يتطلب إعادة تنشيط استراتيجية التوعية والمشاركة؛ زيادة عدد البلدان التي تحوّل اشتراكاتها المقدرة باستخدام حصيلة الضريبة (35 دولة	عالق

	3) **منذ عام 2017، ساهمت 54 دولة عضوًا بمبلغ 206.6 مليون دولار أمريكي في صندوق السلام للاتحاد الأفريقي، كما ساهم الرئيس ماكي سال بمبلغ 500 ألف دولار أمريكي** 4) إنشاء مجلس الأمناء 5) المفاوضات بشأن عقد مدير الصندوق جارية 6) اعتماد هيكل أمانة صندوق السلام 7) الموافقة على جدول تقدير الأنصبة مع تحفظات بعض الدول الأعضاء من إقليم الشمال 8) تمت الموافقة على مشروع نظم ولوائح صندوق السلام للاتحاد الأفريقي لصندوق السلام من قبل مجلس الأمناء، وستتم مراجعتها واعتمادها من قبل أجهزة صنع السياسة في فبراير 2021. 9) وضع قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة رقم 2320 (2016) أساسًا رسميًا للمشاركة مع مجلس الأمن للأمم المتحدة بشأن استخدام مساهمات الأمم المتحدة المقدرة لتمويل عمليات دعم السلام المفوضة/ المصرح بها من قبل الاتحاد الأفريقي. توقفت المفاوضات بسبب تغيير الإدارة الأمريكية في عام 2016.	بحلول يناير 2020). وسيتطلب ذلك الانتهاء من طرائق تحويل حصيلة الضريبة. تمت تسوية قضية جدول تقدير الأنصبة لصندوق السلام للاتحاد الأفريقي أخيرًا بعد مناقشة مطولة.	التشغيل الكامل لصندوق السلام للاتحاد الأفريقي في عام 2021 بما يتماشى مع خارطة الطريق المتفق عليها مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في فبراير 2020 بشأن الهدف.
ب) ينبغي أن تتحمل لجنة وزراء المالية العشرة مسؤولية الإشراف على ميزانية الاتحاد الأفريقي والصندوق الاحتياطي في الفقرة دال (3)، ووضع مجموعة من "القواعد الذهبية"، تحدد مبادئ واضحة للإدارة المالية والمحاسبة؛	1) **نُفذت**. تم إنشاء لجنة وزراء المالية الخمسة عشر 2) تم اعتماد القواعد الذهبية في قمة يناير 2018 ويجري تفعيلها	**نُفذت**. لا توجد قضايا تتعلق بالقانون التأسيسي من المتوقع عقد الجلسة الأولى المشتركة لوزراء المالية ووزراء الخارجية لاعتماد الميزانية المتوقعة في يوليو 2019 (بقيادة مديرية البرمجة وإعداد الميزانية والمالية والمحاسبة)	تم الانتهاء منه، لكن يجب تعزيز مشاركة وزراء المالية في الشؤون المالية ومسائل الميزانية للاتحاد الأفريقي تم تنفيذه
ج) بعد تمويل ميزانية الاتحاد الأفريقي وصندوق السلام، ينبغي أن تنظر لجنة وزراء المالية العشرة في إيداع رصيد العائدات من ضريبة 0.2٪ للاتحاد الافريقي على الواردات	عكس مقرر يناير 2018 هذا المقرر ونص على أنه يجب على الدول الأعضاء الاحتفاظ بأي فائض.	لا يوجد إي إجراءات أخرى مطلوبة	تم تنفيذه

المؤهلة، في صندوق احتياط للأولويات القارية وفقا لما قرره المؤتمر؛			
د) ينبغي مراجعة الجدول الحالي للمساهمات على أساس مبادئ القدرة على الدفع، والتضامن، والتقاسم العادل للأعباء، لتجنب تركيز المخاطر. ه)	تم اعتماد مقرر المؤتمر رقم 734 بشأن الجدول الجديد لتقدير لأنصبة لدفع مساهمات الدول الأعضاء في الميزانية العادية وصندوق السلام في فبراير 2019	سيقوم الممثل السامي للاتحاد الأفريقي المعني بتمويل الاتحاد وصندوق السلام بإجراء المشاورات الإقليمية بشأن جدول تقدير الأنصبة الذي سيتم تطبيقه لتقييم مساهمات الدول الأعضاء في صندوق السلام (مايو - يونيو 2019). تم تقديم التقرير المؤقت إلى المجلس التنفيذي في نيامي، النيجر من 4-5 يوليو 2019. تم تقديم التقرير النهائي إلى المجلس التنفيذي في أكتوبر 2020. تم اعتماد المقرر مع تحفظات من 6 دول أعضاء من إقليم الشمال.	تم
و) تعزيز نظام العقوبات لعدم دفع الدول الأعضاء لمساهماتها	**اعتمد مؤتمر الاتحاد الأفريقي نظام العقوبات الجديد المعزز في نوفمبر 2018 على النحو التالي:** أ. تُعتبر الدول الأعضاء التي لا تفي بالتزاماتها ولم تسدد 50٪ على الأقل من مساهماتها المقدرة الحالية بعد الربع الثاني (6 أشهر) من كل سنة مالية تكون فيها المساهمة مستحقة، متأخرة مع الأخذ في الاعتبار دورات ميزانية الدول الأعضاء؛ ب. تكون الفترة القصيرة الأجل التي تكون فيها الدول الأعضاء متأخرة ستة (6) أشهر، وتكون الفترة المتوسطة التي تكون فيها الدول الأعضاء متأخرة سنة واحدة (1)، وتكون الفترة الطويلة الأجل التي تكون فيها الدول الأعضاء متأخرة عامين (2)؛ ج. تُطبَّق العقوبات في ثلاثة أجزاء، وهي **العقوبات التحذيرية** للمتأخرات القصيرة الأجل، **والعقوبات المتوسطة** للمتأخرات المتوسطة، **والعقوبات الشاملة** للمتأخرات الطويلة الأجل؛ د. تُطبَّق العقوبة التحذيرية، التي تحرم الدول الأعضاء من حقها في أخذ الكلمة في	يسري تطبيق نظام جديد للعقوبات اعتبارًا من يوليو 2019	تم تنفيذه

	اجتماعات الاتحاد الأفريقي، على من لديهم متأخرات قصيرة الأجل؛ ه. تشمل العقوبات المتوسطة جميع العقوبات المنصوص عليها في القانون التأسيسي (المادة 23 (1))، وقواعد إجراءات المؤتمر (المواد 5 ، 26 ، 35 (2.أ))، والنظم واللوائح المالية للاتحاد الأفريقي (المادة 78 (6)) والنظام الأساسي للمفوضية (المادة 18 (8)) إضافة إلى تعليق حق العضو فيما يلي: 1. أن تكون عضوًا في هيئة مكتب أي جهاز من أجهزة الاتحاد؛ 2. استضافة أي جهاز أو مؤسسة أو مكتب للاتحاد؛ 3. أن يشارك رعاياها في بعثات مراقبة الانتخابات وبعثات مراقبة حقوق الإنسان؛ أو دعوتهم إلى أي اجتماع ينظمه الاتحاد؛ 4. تعيين مواطنيها كموظفين منتخبين وغير منتخبين بما في ذلك الخبراء الاستشاريين والمتطوعين والمتدربين ... وما إلى ذلك و. تشمل العقوبات الشاملة جميع العقوبات الواردة في الفقرتين (ج) و (د) أعلاه، وتلك الواردة في قواعد إجراءات المؤتمر (المادة 35 (2. ب)) إضافة إلى تعليق حق الدولة العضو في المشاركة في اجتماعات الاتحاد		

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository **http://archives.au.int**

Organs Assembly Collection

2021-02-07

Progress Report on the Institutional Reform of the AU

African Union

DCMP

https://archives.au.int/handle/123456789/9510

Downloaded from African Union Common Repository